

مشروع دعم القدرات في مجال حقوق الإنسان
HUMAN RIGHTS CAPACITY BUILDING PROJECT



مشروع بروتوكول تعاون

بين

**مشروع دعم القدرات في مجال حقوق الإنسان (بناء)
والهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد (نقاء)**

W W W . H R P - U N D P - O R G

إيماء إلى صدور القانون ٨٢ لسنة ٢٠٠٦ بإنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد وهي هيئة مستقلة تتبع رئيس مجلس الوزراء، وتهدف إلى ضمان جودة التعليم وتطويره المستمر ولها في سبيل ذلك وضع السياسات والإستراتيجيات الخاصة بضمان جودة التعليم ووضع آليات نشر الوعي بثقافة الجودة والتطوير لدى المؤسسات التعليمية والمجتمع وإقامة علاقات تبادلية مع هيئات ومنظمات ضمان جودة التعليم على المستويين الإقليمي والدولي والمشاركة في المؤتمرات الدولية وتنظيم مؤتمرات محلية إقليمية ودولية لنظم وأنشطة الجودة والاعتماد في التعليم.

وإذ قامت الحكومة المصرية ممثلة في وزارة الخارجية المصرية بالتوقيع على وثيقة إنشاء مشروع دعم القدرات في مجال حقوق الإنسان يطلق عليه (بناء) مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبمشاركة الاتحاد الأوروبي ، مؤسسة فورد الدولية ، السفارة النرويجية ، هيئة التعاون الفني ، والسفارة الهولندية ، هيئة التعاون الدولي السويدية وغيرها ، في ٢٠٠٥/٠٧/١٧.

ولواكبة التطور الديمقراطي الحادث في مصر ورغبة الدولة في تعزيز دور المواطن وفي ضوء مواكبة التعديلات الدستورية سعيا وراء نشر ثقافة حقوق الإنسان وتعزيز احترامها، قامت وزارة الخارجية بالبدء في تنفيذ هذه الاتفاقية من خلال آليات تعاون مع مؤسسات حكومية وغير حكومية في مختلف قطاعات المجتمع.



THE UNITED NATIONS
DEVELOPMENT PROGRAMME



THE ROYAL EMBASSY
OF THE NETHERLANDS



THE FORD
FOUNDATION



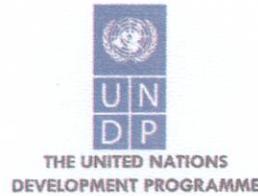
THE EUROPEAN
UNION



THE EMBASSY
OF SWEDEN



THE EMBASSY
OF NORWAY



مشروع دعم القدرات في مجال حقوق الإنسان
HUMAN RIGHTS CAPACITY BUILDING PROJECT



ويهدف المشروع إلى التركيز على بناء قدرات الأفراد والمسؤولين وتعريفهم بآليات تفعيل المشاركة والديمقراطية وحقوق الإنسان والمتباقة من خلال المعايير الدولية التي وقعت وصادقت عليها مصر ومن خلال الدستور والقوانين الوطنية.

كما يهتم المشروع بنشر معلومات وثقافة حقوق الإنسان للعاملين بالمؤسسات الحكومية العاملة في العديد من المجالات (الشرطة – القضاء بأنواعه المختلفة – وكلاء النائب العام – الإعلاميين – الصحفيين – المحامين – المرأة..... الخ).

كما يسعى مشروع (بناء) إلى نشر ثقافة حقوق الإنسان في قطاع التعليم ويتم ذلك من خلال تنظيم سلسلة من ورش العمل وحلقات نقاشية ودورات تدريبية ومسابقات وغيرها...

في ضوء كل ما تقدم وفي إطار رغبة الدولة في تطوير التعليم مما يزيد من درجة استفادة الطلاب في مصر ودعم حصولهم على حقوقهم الإنساني في التعليم وفي ضوء صدور قانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٦ بإنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد باعتبارها الركيزة الأساسية في مساعدة المواطن المصري في الحصول على حقه في تعليم متميز، وما تضمنه القانون المنصوص عليه في العديد من الأهداف والآليات التي تساهم في نشر ثقافة حقوق الإنسان المصري من خلال ثقافة جودة التعليم بجميع مؤسسات التعليم في مصر.

وفي هذا الإطار تم الاتفاق بين كل من:

طرف أول

• الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد (نقأ)

طرف ثاني

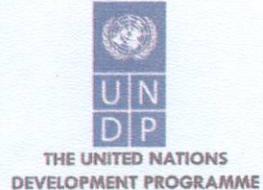
• مشروع دعم القدرات في مجال حقوق الإنسان (بناء)

Together we can build your RIGHTS



PARTNERS





مشروع دعم القدرات في مجال حقوق الإنسان
HUMAN RIGHTS CAPACITY BUILDING PROJECT



W W W . H R R . U N D P - P R O G R A M M E

- علي ما يلي:
١. تعتبر الملحق المرفق بهذا الاتفاق جزء أساسيا من الاتفاق.
 ٢. تجدد الاتفاقية التنفيذية لهذا البرتوكول سنويا لتحديد الأنشطة المستهدفة.
 ٣. التعاون في تنظيم خمسة دورات تدريبية متخصصة للسادة المدربين في مجال إعداد المناهج وخاصة المتعلقة بحقوق الإنسان للطلاب في جميع المراحل التعليمية.
 ٤. تشكيل لجنة فنية من الخبراء المهتمين بتطوير العملية التعليمية وإعداد ومراجعة معايير إعداد المناهج التعليمية في جميع المراحل الدراسية في حقوق الإنسان.
 ٥. المساهمة في تحويل المواد التدريبية إلى مادة إعلامية من خلال التعاون في إصدار مجلة دورية ينشر بها مقالات وبحوث متعلقة بتطوير التعليم وجودته وارتباطه بحقوق الإنسان وذلك بهدف نشر الوعي بجودة التعليم وحق الإنسان المصري في تعليم جيد.
 ٦. يتولى مشروع دعم القدرات في مجال حقوق الإنسان (بناء) تحمل التكاليف في مجال تنفيذ ما سبق الاتفاق عليه والمتمثلة في نفقات المدربين وكافة الأمور اللوجستية على أن يقوم الطرف الأول بتوفير قاعة للتدريب داخل الهيئة.
 ٧. في حالات وجود أي تعديلات على ما هو متفق عليه يقوم الطرف الراغب في التعديل بإخطار الأطراف الأخرى كتابة بخصوص التعديل المطلوب مع إعطاء فترة كافية حتى يتم اتخاذ ما يلزم لسهولة تطبيق بروتوكول التعاون.

طرف ثانٍ

المنسق الوطني للمشروع
السفير / أحمد حجاج

طرف أول

رئيس مجلس إدارة الهيئة
الأستاذ الدكتور / مجدي عبد الوهاب

Together we can build your RIGHTS



PARTNERS